

# الأداء المالي

نشرة خاصة تصدرها وزارة المالية عن النصف الأول من عام 2023م

حتى نهاية النصف الأول 2023م		حتى نهاية النصف الأول 2022م
1,061	متوسط الإنتاج (ألف برميل يوميا)	1,037
83	متوسط سعر برميل النفط (دولار أمريكي)	87
3,257	صافي إيرادات النفط (مليون رع)	3,187

## « الأداء المالي حتى نهاية النصف الأول

مليون ريال عماني



# الأداء المالي حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م

## الإيرادات

بلغت الإيرادات العامة للدولة حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م حوالي (6,342) مليون ريال عماني، مقارنة بتسجيل (6,725) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2022م، أي بنسبة انخفاض بلغت ما يقارب (6%)، يوضح الجدول أدناه أهم بنود الإيرادات:

مليون ريال عماني

البيان (حتى نهاية النصف الأول)	2023	2022	نسبة التغير
صافي إيرادات النفط	3,257	3,187	2%
صافي إيرادات الغاز	1,115	1,729	(36)%
الإيرادات الجارية	1,962	1,796	9%
الإيرادات والاستردادات الرأسمالية	8	13	-
إجمالي الإيرادات	6,342	6,725	(6)%

## وفيما يلي أهم بنود الإيرادات:

### 1 الإيرادات النفطية

#### ■ صافي إيرادات النفط:

ارتفع صافي إيرادات النفط حتى نهاية النصف الأول من 2023م بنحو (2%)، مسجلاً نحو (3,257) مليون ريال عماني، مقارنة بتحصيل (3,187) مليون ريال عماني حتى نهاية النصف الأول من 2022م، في حين بلغ متوسط سعر النفط المحقق بنهاية هذه الفترة نحو (83) دولار أمريكي للبرميل، كما بلغ متوسط الإنتاج نحو (1,061) ألف برميل يومياً.

#### ■ صافي إيرادات الغاز:

انخفض صافي إيرادات الغاز حتى نهاية يونيو 2023م بنسبة (36%)، مسجلاً نحو (1,115) مليون ريال عماني مقارنة بتحصيل (1,729) مليون ريال عماني بنهاية النصف الأول من 2022م؛ ويعزى هذا الانخفاض إلى تغيير منهجية تحصيل إيرادات الغاز بحسب النظام المالي لشركة الغاز المتكاملة، والقائم على توريد صافي إيرادات الغاز بعد خصم مصروفات شراء ونقل الغاز.

### 2 الإيرادات الجارية

ارتفعت الإيرادات الجارية المحصلة حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م بنسبة (9%)، مسجلاً نحو (1,962) مليون ريال عماني، مقارنة بتحصيل (1,796) مليون ريال عماني في الفترة ذاتها من عام 2022م.

# الأداء المالي حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م

## « الإنفاق

سجل الإنفاق العام حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م نحو (5,686) مليون ريال عماني، منخفضًا بمقدار (255) مليون ريال عماني، أي بحوالي (4%) عن الإنفاق الفعلي للفترة ذاتها من عام 2022م.

## وفيما يلي أبرز أوجه الإنفاق:

### 1 المصروفات الجارية

بلغت المصروفات الجارية حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م نحو (4,078) مليون ريال عماني، منخفضةً بنحو (472) مليون ريال عماني أي بنسبة (10%) مقارنةً بنحو (4,550) مليون ريال عماني خلال الفترة ذاتها من عام 2022م.

### 2 المصروفات الإنمائية

بلغت المصروفات الإنمائية للوزارات و الوحدات المدنية حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م نحو (383) مليون ريال عماني، بنسبة صرف بلغت (43%) من إجمالي السيولة الإنمائية المخصصة لعام 2023م والبالغة (900) مليون ريال عماني.

### 3 المساهمات والنفقات الأخرى

بلغ إجمالي المساهمات والنفقات الأخرى حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م نحو (775) مليون ريال عماني، منخفضةً بنسبة (10%) مقارنةً بتسجيل (863) مليون ريال عماني بذات الفترة من عام 2022م؛ وقد بلغ إجمالي الصرف على بنود دعم المنتجات النفطية ودعم قطاع النقل نحو (155) و(54) مليون ريال عماني على التوالي. كما بلغ التحويل لبند مخصص سداد الديون نحو (200) مليون ريال عماني.

## « الفائض/العجز

سجلت الميزانية العامة للدولة بنهاية النصف الأول من عام 2023م فائضًا ماليًا بلغ نحو (656) مليون ريال عماني، مقارنةً بتسجيل فائض بلغ (784) مليون ريال عماني في ذات الفترة من عام 2022م.

# الأداء المالي

حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م

## « سداد مستحقات القطاع الخاص

سددت وزارة المالية بنهاية النصف الأول من عام 2023م أكثر من (507) مليون ريال عُماني من مستحقات القطاع الخاص المستلمة عبر السندات من خلال النظام المالي.

## « سداد الدين العام

تمكنت وزارة المالية بنهاية النصف الأول من عام 2023م من سداد أكثر من (1.5) مليار ريال عُماني من القروض الحكومية؛ لينخفض بذلك الدين العام ليصل إلى حوالي (16.3) مليار ريال عُماني.

## « السحب من الاحتياطات

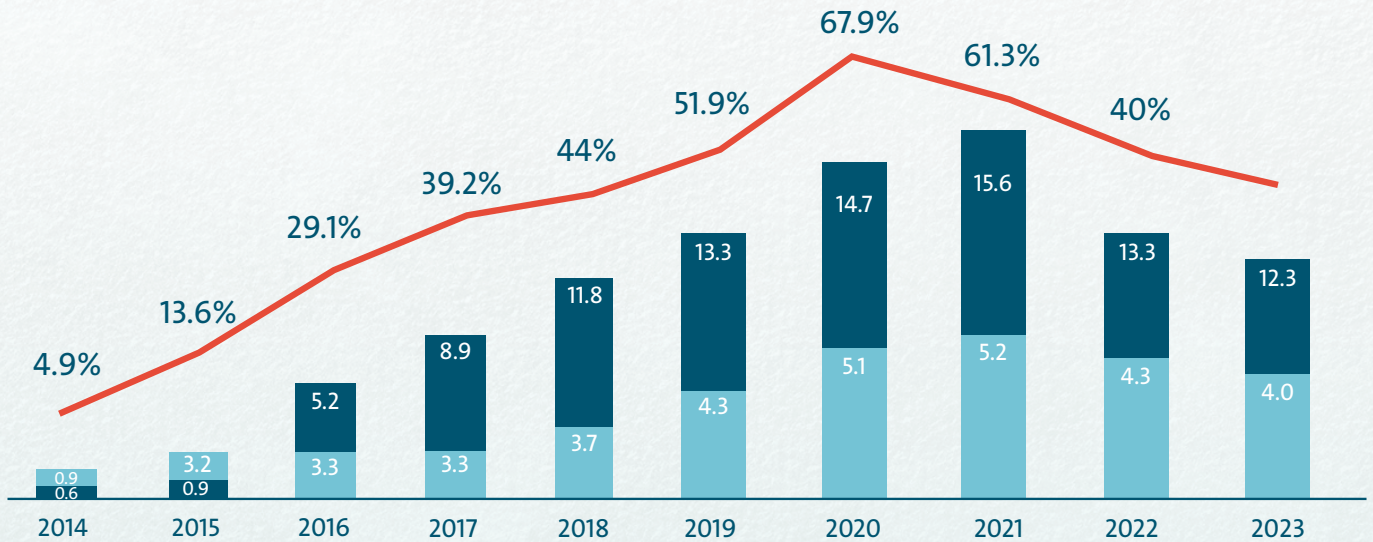
لم تقم وزارة المالية بالسحب من الاحتياطات المالية حتى نهاية النصف الأول من عام 2023م حسب ما كان مخطط له؛ نتيجة تحقيق الميزانية العامة للدولة إيرادات مالية إضافية.

# الحدود الآمنة للدين العام

أدى انهيار أسعار النفط في عام 2014م عن مستوياته العالية إلى تسجيل عجوزات مالية في الميزانية العامة للدولة، مما اضطر سلطنة عُمان إلى الاقتراض لتغطية تلك العجوزات الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدين العام نسبةً من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ذروته في عام 2020م إلى نحو (67.9%)، لذا أصبحت الحاجة ملحة لتبني سياسات مالية لخفض الدين العام وتحقيق التوازن المالي، وإعادة القدرة المالية تدريجيًا لامتصاص أي صدمات مالية محتملة، إلى جانب مواجهة المتغيرات العالمية؛ ومن أجل ذلك وضعت وزارة المالية استراتيجية إدارة الدين العام ودراسة تحديد الحد الآمن للدين العام.

## تطور الدين العام في سلطنة عمان

ارتفع الدين العام لسلطنة عمان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 4.9% في عام 2014م إلى نحو 29.1% في عام 2016م واستمر ارتفاع الدين العام ليصل في عام 2020م إلى ذروته، مشكلاً 67.9% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم استمرار أسعار النفط في مستوياتها المنخفضة وتأثر الاقتصاد بجائحة كورونا إلا أن سلطنة عمان نجحت في تقليص الدين العام ليصل إلى 40% في عام 2022م، إذ خفضت الحكومة حجم الدين العام ليلبغ رصيد الدين العام في نهاية يونيو 2023م حوالي (16.3) مليار ريال عُماني.



(مليار ريال عُماني)

حتى نهاية  
النصف الأول  
من 2023

■ نسبة إجمالي الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي

■ الدين المحلي

■ الدين الخارجي

# الحدود الآمنة للدين العام

## « سياسة سلطنة عمان في خفض حجم الدين العام:

خلال الفترة المنصرمة شهد ملف الدين العام تطورات إيجابية، فقد نجحت سلطنة عمان في تقليص حجم الدين العام من أجل خفض عبء خدمة الدين العام وتقليل مخاطر المحفظة الإقراضية؛ وجاء ذلك نتيجة استمرار تنفيذ العديد من الإجراءات والمبادرات الحكومية التي ساهمت في ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق، وزيادة الإيرادات الحكومية، بجانب ارتفاع أسعار النفط وتوجيه جزء من الإيرادات الإضافية المحققة لسداد القروض الحكومية، فضلا عن الإدارة الحكيمة للمحفظة الإقراضية والمتمثلة في:

إعادة شراء بعض السندات السيادية بأقل من قيمة إصدارها.



سداد قروض عالية الكلفة واستبدالها بقروض ذات كلفة أقل.

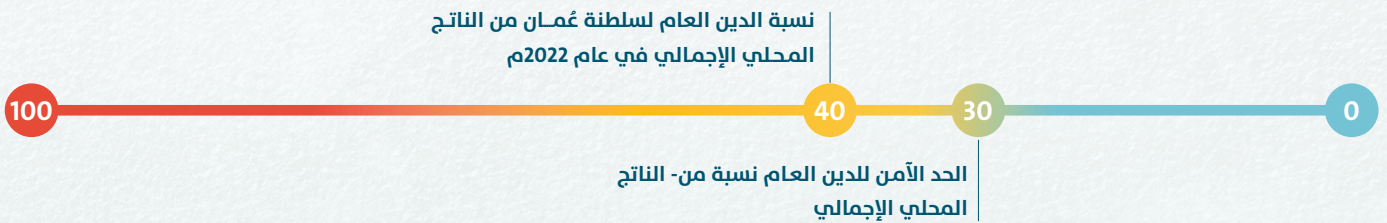


إصدار مكوك محلية للتداول في بورصة مسقط بكلفة منخفضة نسبياً.



## « الحد الآمن للدين العام في سلطنة عُمان:

وفقاً لتقديرات وحدة السياسات المالية الكلية بوزارة المالية من خلال الدراسات وتحليل المخاطر واستخدام نماذج المحاكاة، قدر الحد الآمن للدين العام عند (30%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الحد الآمن الذي يمكّن الحكومة من الوفاء بمتطلبات الدين العام والحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي. يوضح المؤشر أدناه الحد الآمن للدين العام وموقف السلطنة الحالي من الدين العام.



تجدر الإشارة إلى أن تحديد المستوى الآمن للدين العام مسألة خاصة بكل دولة على حدة بحسب خصائصها وظروفها الاقتصادية والهيكل الاقتصادي والأنشطة والدخل القومي، وتوقعاتها المستقبلية للنمو الاقتصادي وغيرها من المؤشرات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> تم وضع هذه التقديرات وفقاً لدراسات محاكاة قامت بها وحدة السياسات المالية الكلية بوزارة المالية

# الأداء الاقتصادي العالمي والمحلي

## الاقتصاد العالمي

وفقاً لتقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يوليو 2023م عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يتراجع الاقتصاد العالمي من (3.5%) في عام 2022م إلى (3%) في عامي 2023م و2024م على أساس المتوسط السنوي. ومقارنةً بتوقعات الصندوق في تقريره الصادر في أبريل 2023م آفاق الاقتصاد العالمي، تم رفع توقعات النمو بمقدار (0.2) نقطة مئوية لعام 2023م، دون إجراء أي تعديلات على توقعات عام 2024م.

ويتركز تباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة، حيث سينخفض النمو من (2.7%) في عام 2022م إلى (1.5%) هذا العام، و(1.4%) في عام 2024م. وعلى العكس من ذلك، لا تزال التوقعات تشير إلى ارتفاع النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مع تسارع وتيرة النمو على أساس سنوي من (3.1%) في 2022م إلى (4.1%) في عامي 2023م و2024م.

ويُتوقع تراجع التضخم العالمي من (8.7%) العام الماضي إلى (6.8%) هذا العام، بانخفاض قدره (0.2) نقطة مئوية، وإلى (5.2%) في عام 2024م.

## أسواق النفط العالمية

وفقاً لتقرير توقعات الطاقة قصيرة الأجل الصادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في يوليو 2023م، من المتوقع أن يبلغ متوسط سعر خام برنت الفوري في يوليو نحو (78) دولار أمريكي للبرميل، كما يتوقع أن ترتفع أسعار خام برنت تدريجياً لتبلغ نحو (80) دولار أمريكي للبرميل في الربع الرابع من عام 2023م، وبمتوسط (84) دولار أمريكي للبرميل في عام 2024م.

## الاقتصاد المحلي

وفقاً لبيانات المركز الوطني للإحصاء والمعلومات في تقريره (تحليل الوضع الاقتصادي في سلطنة عُمان) الصادر في يوليو 2023م، قد بلغ إجمالي السيولة المحلية (21.1) مليار ريال عُمانى بنهاية الربع الأول من عام 2023م، مرتفعاً بنحو (2.4%) مقارنةً بنهاية الربع المماثل من العام الماضي.